

# النسق المصطلحي في كتاب "أصول النحو" لابن السراج مصطلح "الكلام" نموذجاً<sup>(١)</sup>

د. محمد محمود بن محمد الأمين<sup>(٢)</sup>

## 1- القسم النظري

تتخذ هذه الدراسة من المصطلح اللساني في التراث أساساً لها، وعند ابن السراج<sup>(1)</sup> بشكل خاص، وفي كتابه الأصول<sup>(2)</sup> بشكل أخص. وأما المنهج المتبع فيها

<sup>(١)</sup> هذا المقال جزء من أطروحة دكتوراه دولة في اللغة العربية، تخصص لسانيات في موضوع: المصطلح اللساني في أصول ابن السراج.  
<sup>(٢)</sup> أستاذ باحث بالإمارات العربية المتحدة.

1 - كيته أبو بكر، واسمه محمد بن السري . انظر ترجمته -دون عناء- في إحدى مقلني كتابيه: (الموجز) أو (الأصول) .

2 - الطبعة المعتمدة في الدراسة هي طبعة مؤسسة الرسالة بيروت 1985 تح/ د . عبد الحسين الفتلي .

هذا وقد أثنى القديما على كتاب (الأصول) وعتوه نوعاً هو لها جدير .

منها: ما هو منهجي . وهو ما عبروا عنه بـ "حسن الترتيب"<sup>(1)</sup> ويكونه جعل النحو عاقلاً بعد أن كان مجنوناً<sup>(2)</sup> ومنها: ما هو علمي كالدقة في النقل حتى "أصبح المرجع عند اضطراب النقل واختلافه"<sup>(3)</sup>. ومنها: ما هو قيمى كالنص على أنه " غاية في الشرف والقاندة"<sup>(4)</sup> وأما المحدثون فقد اجتمعت كلمتهم على الإشادة بالجانب المنهجي في (الأصول)<sup>(5)</sup>، وبالغ بعضهم في إطرانه هو ومؤلفه فقالوا عن ابن السراج إنه من خلال (الأصول) أسس ( النظرية النحوية العامة ) و ( النظرية النحوية المعيار ) وأنه يمثل "قفزة نوعية بالنسبة إلى سيويه وحتى بالنسبة إلى نخاة القرن الثالث أمثال الميرد"<sup>(6)</sup>. وكتابه أحدث "ما يمكن أن يسمى الثورة النحوية الثانية .. [و] فيه ملامح النموذج القانوني الذي استعمله جميع النحويين الكلاسيكيين بعده"<sup>(7)</sup>.

"إن فضل هذا الكتاب بالنسبة إلى التراث النحوي ككل لم يكن في مطابقته لأي نموذج خارجي، بل في أنه كان مبني على مبادئ وأصول منهجية واضحة، بحيث جعلت كل مسألة فردية بموضع خاص لها، ضمن ترتيب هرمي دقيق، يلائم نظام النظرية النحوية ملاءمة تامة، ثم إن هذا الترتيب - بسبب دقته ووضوحه كان يوسع أي نحوي آخر أن يتملحه .. في مؤلفاته .. وتعبير آخر فقد استجاب اختراع ابن السراج لكل الشروط لكسي يؤسس سيورة تراكمية من شأنها أن تدعم فاعلية التعليم النحوي ونفوذته"<sup>(8)</sup> .

هوامش الإحالة رقم 2:

1- جاء في معجم الأدباء 2536/6. ونزهة الألباء 86 : "كتاب الأصول.. جمع فيه أصول العربية، ورتبها أحسن ترتيب .". وفي إنباه الرواة : "صنف ابن السراج كتاباً في النحو سماه الأصول ... وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقين فأعجب بهذا اللفظ الفيلسوفون وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم... ورتبه". =

فهو المنهج الوصفي المطعم في القسم النظري - خاصة - ببعض مقتضيات المنهج التاريخي.

وإنما أدلقت إلى ما أسلفت إيماناً مني بأن «عدم تحديد المتن المدروس والمنهج الدارس قد يؤثر تأثيراً بالغاً في عملية الدراسة، ويعرض نتائجها للاهتزاز»<sup>(3)</sup> إن تبني منهج ما من مناهج الدراسة المصطلحية أمر ميسور - ولو من الناحية النظرية على الأقل - ولكن العنت في كيفية تطبيقه بشكل يوائم التصور الخاص الذي يستصعبه الباحث نحو مجال بحثه، أعني المنطلقات النظرية التي قادته - أو يفترض أنها ستقوده - إلى الكشف عن النسق العام للمصطلحات التي يدرسها . وذلك هو المنحى الذي يظهر فيه مدى الجهد الفكري الذي بذله الباحث، ومدى الجديد الذي أسهم به.

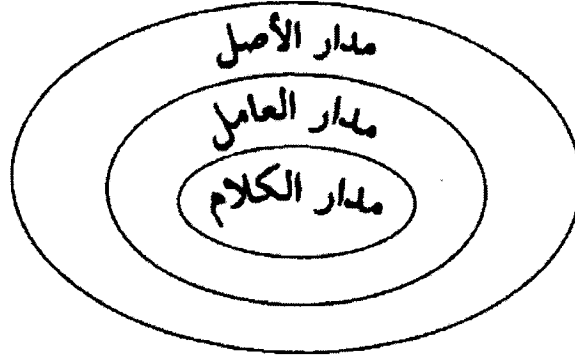
لقد تبين لي أن فضاء المصطلح اللساني - من ذراته إلى مجراته - تحكمه قوانين صارمة وتضبطه قواعد محكمة، ثم تبين لي كذلك، أن الكائنات اللغوية في هذا الفضاء، ينتظمها - على كثرتها - سلك (الكلام) فلا يخرج كائن لغوي، ولا يستكف أن يكون عنصراً في (كلام) .

- 2- في معجم الأدباء 2536/3. وبغية الوعاة 109/1. يقال: مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله . وفي الخصائص : - تعليقا على أحد أضرب الاشتقاق - : "وقدم أبو بكر - رحمه الله [تعالى] - رسالة فيه بما أغنى عن إعادته الآن ؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحا وإحكاما وصنعة وتأسيسا ."
  - 3- الوفايات 433/4 . المعجم 2536/2 .
  - 4- الإنباه 146/3 . وانظر طبقات الزبيدي 112 . وفي الوفايات 339/4 . : "وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن " ؛ لأن صاحبه "إليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد " - حسب رأي ياقوت في المعجم 2535/2، والأبازي في الزهدة 86- أو بعد موت الزجاج على رأي القفطي في الإنباه 149/3 . وهذا التصنيف منا . وانظر مضمون تلك النصوص دون تصنيف ولا تنقيح في مقدمة الأصول 21/1 .
  - 5- انظر النظرية النحوية 19 م . ب و ما يأتي .
  - 6- في مراحل تكون التراث النحوي العربي جان باتريك غيوم (مقالة ضمن العدد الخاص بالتراث العربي من مجلة التواصل اللساني ص 16 م . ب ) وهي مقالة جادة، حرية بالقراءة، ولا سيما الشطر الأخير منها .
  - 7- مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي محمد شعيرات . المرجع السابق ص 22 م . ب .
  - 8- في مراحل تكون التراث النحوي العربي م . س 20 . وانظر تقويم الفكر النحوي د . علي أبو المكارم 93-96 .
- 3 - نظرات في منهج الدراسة المصطلحية: الشاهد البوشيخي م . س .

ثم إن العناصر اللغوية المنتظمة في سلك (الكلام) والدائرة في مداره، تدور حول نفسها على محورين :

- محور أفقي يمثله مفهوم (العمل)، وذلك عند التركيب .
  - محور عمودي يمثله مفهوم (الأصل) فكان أن اقترحت لهذا الفضاء -من وجهة نظر سراجية- ثلاثة مدارات متدرجة هي :
  - مدار الكلام. - مدار العامل. - مدار الأصل .
- على نحو ما يتضح من الشكل التالي :

المدارات المصطلحية في الأصول



شكل رقم ( 1 )

- فالكلم - من اسم وفعل وحرف - تحدث بين عناصره ألفة، فينشأ الكلام.
- وكل كلام لا بد أن يكون في مجالات عاملية محددة .
- يخضع الكلام والعمل وما يستبطنان من عناصر لمفهوم الأصل الذي يؤطر جميع النظريات النحوية والصرفية والصوتية .
- وكل مدار من هذه المدارات الكبرى تدور في فلكه مدارات فرعية لكل منها بدورها مدارات فرعية أخرى وهكذا .

فمدار الكلام - مثلاً - تدور في فلكه ثلاثة مدارات فرعية هي : الاسم والفعل والحرف، وكل منها له مداراته الفرعية وأكثر بالمدارات الفرعية للاسم بوجه خاص.

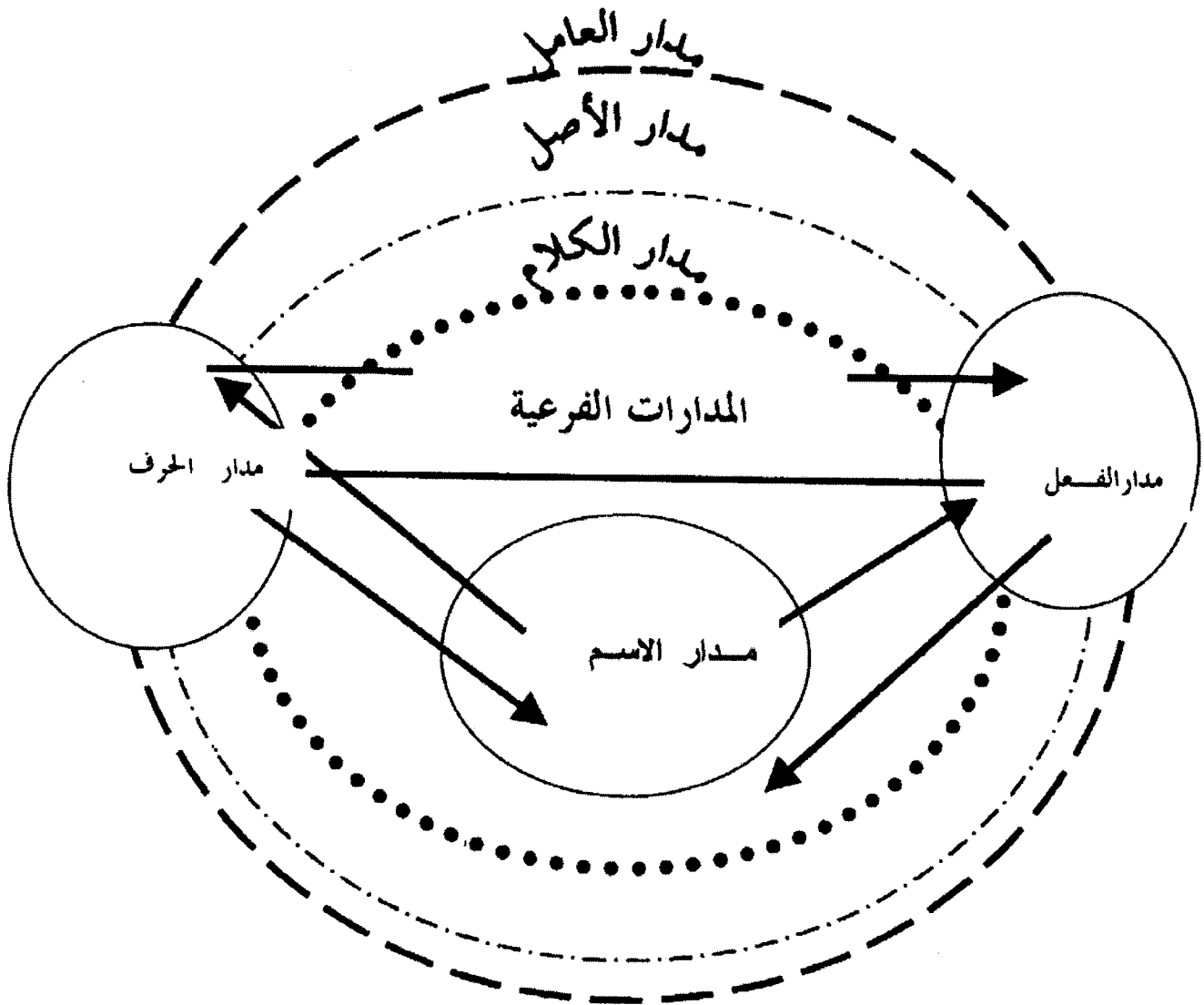
ومدار العامل يدور فيه مصطلحات المعمول والعمل، ويدور حولهما جل مصطلحات النحو من : إعراب وبناء، وما تحت ذلك من : رفع ونصب وخفض وجزم وما بعد ذلك من مبتدأ وخبر، وفاعل ومفعول، وحال وتمييز، ومضاف ومضاف إليه

ومدار الأصل يؤثر مدار العمل، ويلف مدار الكلام، باعتبار أن كل عنصر من عناصر الكلام .. وكل عامل ومعمول . وبعبارة أوضح : كل عنصر لغوي - حتى في المجالين : الصرفي والصوتي - هو إما أصل وإما فرع .

وهذه المدارات تغطي سماء المصطلح اللساني السراجي جميعاً، وإن من مصطلح إلا واردها. كان ذلك - على الباحث - حتماً مقضياً، فالاسم والفعل والحرف .. وكذا القلب والإبدال والإدغام .. كل في فلك يسبحون . كما تتسم هذه المدارات كذلك بالتدرج من (الكلام) إلى (الأصل) لدرجة أن المدارات الفرعية (للكلام) محتواة في مداري العامل والأصل . ولعلك - بعد هذا - مستغرب بعض ما ألقى إليك، وضائق به صدرك فقائل : هلا أوضح الباحث ما يدعي بالرسم، فكان بذلك من أهل الحسم، فإن الرسم، مطية العلوم، وخادم الفهم.

واستجابة لطلبك الضمني إليك الرسم التوضيحي التالي :

## التحويج المداري



شكل رقم ( 2 )

إن فكرة المدارات تختزل المصطلحات اللسانية السراجية، وتردها إلى ثلاثة (مفاتيح) أساسية، على نحو تبدو به المصطلحات الكثيرة المشتتة، نسقا متماسكا، ونسيجا محكما، وشبكة هائلة من العلاقات الأفقية والعمودية<sup>(4)</sup>.

4 - إنني -والحق أقول - مدين بفكرة النسق لأستاذي الدكتور الشاهد البوشيخي .. في زيارة شدت لها (الرحال) من أبو ظبي إلى لاس فيف 1999 م .

من أجل ذلك اقتصرت دراستنا على تلك (المفاتيح) .. على المعالم و الصور الاصطلاحية الكبرى، متجنبة البحث في فروع علمت أصولها، وجزئيات عرفت كلياتها، لا حطا من شأنها أو تقليلا من قيمتها، وإنما لأن جهدنا كان منصبا - بالدرجة الأولى - على البحث عن الرؤية التي تثوي خلفها المصطلحات والنسق الذي يحكمها.

وقد استبصرت هذه الدراسة بتجربتي الدكتور الشاهد البوشيخي في مجال النقد الأدبي<sup>(5)</sup>. دون مدانتهما بله مطابقتهما . ويعود ذلك إلى التمايز بين المصطلح اللساني، والمصطلح النقدي والبلاغي من جهة، وإلى البون الكبير بين كاتب هذه السطور الذي هو باحث غرّ مازال يتلمس موطن قدم له بين الدارسين المصطلحيين، ورجل يعتبر، بحق، الأب الشرعي للدراسة المصطلحية المعاصرة، وفق المنهج العلمي الرصين.

## 2- القسم التطبيقي (مدار الكلام)

### 2. 1 - تعريف الكلام

#### 2. 1. 1 - في المعاجم اللغوية

عرّف المعجميون الكلام بأنه: قول<sup>(6)</sup>، وحديث<sup>(7)</sup>، و ربطوا بينه وبين النطق<sup>(8)</sup>، والسمع<sup>(9)</sup> باعتبار الأول مبدأه، والثاني منتهاه. قال الزمخشري: «سمعه يتكلم بكذا.. ونطق بكلمة فصحة»<sup>(10)</sup>.

5 - هاتان التجريتان مائلتان في كتابي "مصطلحات نقدية وبلاغية" ... و "مصطلحات النقد العربي ..."

6 - اللسان والقاموس الخيط (كلم).

7 - القاموس (كلم) .

8 - معجم مقاييس اللغة (كلم).

9 - أساس البلاغة (كلم).

10 - نفسه .

غير أن معاني مادة الكلام - (كلم) - ترجع جميعها إلى أصليين فقط «أحدهما يدل على نطق مفهم والآخر على جراح»<sup>(11)</sup>، بل إن تلك المعاني عند التأمل - تؤول إلى أصل واحد ينتظم الأصلين معا، وهو: «التأثير المدرك بإحدى الحاستين: [السمع، والبصر] فالكلام مدرك بحاسة السمع والكلمُ بحاسة البصر»<sup>(12)</sup>.

ولعل جوهرية السماع في الكلام تفسر حضور السامع /المخاطب في تعريف الكلام لاصطلاحه بشكل صريح أو ضمني كما سيأتي :

## 2. 1. 2. في اصطلاح "الأصول"

الكلام، عند ابن السراج - كما عند غيره من النحويين<sup>(13)</sup> - له إطلاقان :  
الإطلاق الأول: الكلام : ما اتلف من اللفظ على جهة الإسناد، ليفيد فائدة معتبرة .

وإنما صدرت هذا التعريف ب "ما اتلف" لأجل ما للاتلاف<sup>(14)</sup> من قيمة في تحديد مفهوم الكلام؛ إذ الاسم قد يدخل في علاقة مع الاسم «فيأتلف باجتماعهما

11 - معجم مقاييس اللغة .

12 - المفردات في غريب القرآن (كلم) وفي المتبع في شرح اللمع 114-115 "الكلام مشتق من الكلم، وهو الجرح"، مبينا أنه " اسم مصدر، وليس مصدرا" وقال ابن حمدون في حاشيته على شرح المكوذي على الألفية 20/1: "والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهي الجراحات (..) ووجه اشتقاقه منه ظاهر؛ لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسنا أثر سرورا، إن كان قبيحا أثر حزنا، بل تأثير الكلام أقوى، لأن أثر الجرح يمكن برؤه و أثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه .."

13 - قال ابن أبي الربيع في البسيط 158/1 "الكلام يطلق بإطلاقين : أحدهما - وهو الأشهر فيه أن يراد به اللفظ المركب المفيد بالوضع. الثاني : أن يراد به كل لفظة وضعت لمعنى . وسميت كلاما لأنها مبدأ الكلام لإذا أخذنا الكلام على " الإطلاق الأول قلنا فيه أجزاء الكلام، وإذا أخذناه على الإطلاق الثاني قلنا : أنواع الكلام ... وانظر التعريفات والكشاف (الكلام) .

14 - قال في (التصريح على التوضيح) 8/1: " والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب ؛ إذا التركيب ضم كلمة إلى أخرى لأكثر . فكل مؤلف مركب من غير عكس " .

الكلام ... نحو قولك: عبد الله أخوك»<sup>(15)</sup> كما «يأتلف الاسم والفعل نحو قام عمرو»<sup>(16)</sup> فيشكلان بذلك كلاماً.

فمن أهم محددات الكلام - إذا - وقوع "الألفة" بين الأجزاء المكونة له . والأجزاء المكونة له، المعتبرة أركاناً، والمراعاة في هذا التعريف، لا تخرج عن أحد هذين الإطارين :

1- اسم + اسم .

2- اسم + فعل .

جلي - إذا - أنه إذا أريد بناء الكلام على أقل أركانه أقصى منه الحرف استناداً إلى مفهوم "الألفة" باعتبار أن «الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام .. ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام .. ولا يأتلف منه مع الاسم كلام»<sup>(17)</sup>

ويلجأ ابن السراج بعد التحليل النظري إلى المعطيات اللغوية موضحاً، ومؤكداً إقصاء الحرف من البنية الأساسية للكلام فيسجّل أنك: «لو قلت: "أمن" تريد ألف الاستفهام و"من" التي يجربها لم يكن كلاماً»<sup>(18)</sup>، لانعدام الألفة بين الحروف مهما تعددت وتنوعت و«لو قلت: "أيقوم؟" .. ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً»<sup>(19)</sup> للسبب نفسه .

وكما أقصى الحرف بشكل نهائي يقصى الفعل بشكل جزئي ذلك بأن الإطارين العامين المبينين أعلاه يستبطنان إبعاد الإطار العام التالي :

1- فعل + فعل .

15 - الأصول / 1 / 52 .

16 - نفسه / 1 / 41 .

17 - نفسه / 1 / 40-41 .

18 - نفسه / 1 / 40-41 .

19 - نفسه / 1 / 41 .



وقيد "اللفظ" مخرج لضروب أخرى من الكلام<sup>(20)</sup> غير مقصودة في العرف اللساني لدى ابن السراج . ويجد هذا القيد سنده في قول أبي بكر: «الكلام لفظ»<sup>(21)</sup> أي ألفاظ مؤتلفة .

وقولي على جهة الإسناد إعلام بأن أي كلام جار على الأساليب العربية يوظره مفهوم الإسناد المقتضى انحصار السلاسل الكلامية - بجميع شروطها - في أصلين كبيرين هما : الجملتان الاسمية والفعلية قال أبو بكر: «اعلم أن أصول الكلام جملتان .. فعل و فاعل ومبتدأ وخبر»<sup>(22)</sup> فالمبتدأ إنما تذكره «لتسند إليه الخبر»<sup>(23)</sup> والفعل إنما تذكره لتسنده إلى الفاعل . والإسناد ليس سوى وجه من وجوه الائتلاف الذي تحدثنا عنه سابقا، وإن شئت فقل : شيء مما يترتب عليه ؛ ذلك بأن الكلام لا يكون إلا بين عنصرين جمعت بينهما الألفة بحيث لا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وإذا حصلت الألفة بينهما ساغ أن يسند أحدهما إلى الآخر والنتيجة المترتبة على ذلك كله هي حصول الفائدة<sup>(24)</sup>، وهي النقطة التي ستناقش تاليا .

وقولي : "ليفيد .. إلخ" ذو وجهين :

الوجه الأول : يتعلق بالكلام من حيث صلته بمن يلقي إليه (المخاطب / السامع) فلا بد أن يتوفر في الملفوظ - ليكون كلاما - إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه . الأول مثل قولك : قام زيد . فقد أثبت أمرا هو (القيام) لأمر هو (زيد) والثاني نحو: لم يقم زيد . فقد نفيت عنه القيام . قال ابن السراج : -متحدثا عن الفاعل - «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت (كذا) ، وتمت بها الفائدة

20 - مثل حديث النفس، وما يفهم من حال الشيء، والخط، والإشارة .. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي 87/1 وغيره.

21 - الأصول 333/1 .

22 - نفسه 276/2 .

23 - نفسه 59/1 .

24 - مكرر 62/1 .

للمخاطب ويتم الكلام به،<sup>(25)</sup> فالفائدة إذا شرط في الكلام ودليل علسي تمامه "تركيباً" ومعياريها المخاطب.

الوجه الثاني : يتعلق بمضمون الكلام فيلزم فيه أن يكون مصدراً لحصول معرفة ما (فائدة تستفاد منه ) لأن «أصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه»<sup>(26)</sup>

فلو افترضنا أن متكلماً تكلم بما لا فائدة فيه، نظراً لكونه معلوماً من الجميع، مثل: الإخبار عن حرارة النار، وبرودة الثلج لما اعتبر كلامه كلاماً بالمعنى الاصطلاحي المعالج هنا . قال أبو بكر : «لو قال قائل : النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه»<sup>(27)</sup>، «و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به»<sup>(28)</sup> لأنه يدخل ضمن دائرة الفضول المخطور نحواً . وقال - في سياق الابتداء بالنكرة: «وإنما تراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمعنى ظفرت بها في المبتدأ والخبر فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له»، وواضح من تجويزه للكلام المفيد مطلقاً تحريمه للكلام غير المفيد.

ويقفز هنا إلى الذهن سؤال له -ربما - بعض الوجاهة، وهو كيف ينظر ابن السراج إلى التركيب المتضمن إخباراً عن المعلوم من الدين بالضرورة مثل: الله ربنا . والجنة حق؟ .

أيطعن في انتمائه إلى الكلام انطلاقاً من مفهوم الفائدة أم يبحث له عن مسوغ ما؟

لقد تفتن ابن السراج إلى هذا الإشكال واقترح له مثلاً أنيقاً يظهر خصوصية هذا الضرب من الكلام ويحمل ملامح اللجوء إلى استراتيجية التأويل المجازي/الاتساعي. نكتفي هنا بعرض هذا الحل، دون التعليق عليه لوضوحه قال :

25 - الأصول 75/1 .

26 - نفسه 66/1 .

27 - نفسه 66/1 .

28 - نفسه 59/1 .

«فإن قال قائل : فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما نقوله رداً على الكفار، وعلى من لا يقول به؛ ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به؛ فإن المسبح يسبح، وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً، وإنما يريد أن يتبرر، ويتقرب إلى الله بقول الحق، وبذلك أمرنا وتعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمنّ الله عليه بأن عرفه نفسه وفضله على من لا يعرف ذلك، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه»<sup>(29)</sup>

وتقتضي الفائدة وضوح الرسالة الكلامية وبيانها «لأن الكلام وضع للإبانة»<sup>(30)</sup>

ويستفاد من تحليلات ابن السراج أن محط الفائدة في الكلام هي الحديث المحدث به، أي الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية<sup>(31)</sup> ومهما يكن من أمر فإن للكلام في الأصول جانبين :

- جانب دلالي : يمثل مفهوم "الفائدة" .

- جانب تركيبى : يتعلق بطبيعة العناصر المكونة له وترتيبها .

ولابد من حصول المقبولية فيهما لتحصل الألفة، ويسوغ وصف المتواليّة اللفظية بالكلام .

ولا يبعد أن نصوغ ذلك على الشكل التالي:

الألفة == الإسناد + فائدة = الكلام

الإطلاق الثاني: الكلام هو اللفظة المفيدة . وهو شامل لثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف . قال أبو بكر: «الكلام اسم وفعل وحرف»<sup>(32)</sup> . ويرادفه (الكلم) وسيأتي .

29 - نفسه 66/1 .

30 - نفسه 59/1 .

31 - نفسه 219/1 .

32 - الأصول 144/2 .

## 2.2 - خصائصه

2.2.1 - وظيفته: الوظائف العلمية لمصطلح "الكلام" متعددة وأهمها:

- وظيفة الإفادة والإبانة؛ لأن الكلام «موضوع للفائدة»<sup>(33)</sup> والإبانة»<sup>(34)</sup>

- الوظيفة التأسيسية بمعنى أنه مصطلح مؤسس: منطلقاً وغاية وروزاً

- أما منطلقاً فلكونه يمثل موضوع علم النحو الذي أخذ منه استقراء قال ابن

السراج: «النحو .. علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»<sup>(35)</sup>

- وأما غاية فلكون معرفة كلام العرب هي الغاية من النحو: «النحو إنما أريد

به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب»<sup>(36)</sup> «ومن هنا كان «غرضي في هذا

الكتاب - ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط»<sup>(37)</sup>

- وأما روزاً: فلأن الكلام - عند أبي بكر - رائز (معيار أو ميزان) ترازبه

المفوضات فما كان منها مقبولاً ساغ وصفه بأنه كلام، وما كان منها مرفوضاً تعين

في حقه الوصف بأنه غير كلام .

فأنت - مثلاً - لو قلت: «زيد إلا فيها»<sup>(38)</sup> واعتبرت ما قلته كلاماً لكنت

مخطئاً؛ لأن "ذا لا يكون كلاماً" لوجود (إلا) في غير سياق يناسبها

وبالمقابل «لو قلت: ضربت أحد رؤوس القوم، و [الحال أنك] إنما ضربت

رأساً واحداً لكان كلاماً»<sup>(39)</sup> لدخوله في دائرة المقبولية .

33 - الأصول 66/1.

34 - نفسه 219/1.

35 - نفسه 35/1.

36 - نفسه 35/1.

37 - نفسه 36/1.

38 - نفسه 90/1.

39 - نفسه 90/1.

- وتؤكد رائزية الكلام من خلال نصوص كثيرة مبثوثة في "الأصول" و"الموجز" نكتفي هنا بسوق ثلاثة منها باعتبارها نماذج لغيرها :
- في سياق حديثه عن (ما)، "الحجازية" أورد ما يأتي: «ولو قلت: ما زيد بذهاب و لا بخارج أخوه، وأنت تريد أن تحمل الأخ على ما، لم يكن كلاما، لأن "ما" لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره»<sup>(40)</sup>
- وفي مناقشته لمسألة ورود الحال بعد المنادى نقل ما يلي: «وقال الأخصش لو قلت يا عبد الله صالحاً لم يكن كلاما»<sup>(41)</sup>
- وضمن حديثه عن مسائل "حتى" سجل: «وتقول ضربت القوم حتى زيد ضربته، على الغاية . ولو قلت : حتى زيدٍ مضروب فجررت زيدا لم يكن كلاما لأن مضروبا وحده لا يستغني ؛ لأنه اسم واحد»<sup>(42)</sup>

### 3.2 - منزلته المدارية

مصطلح الكلام أهم مصطلح في دائرته الاصطلاحية، بل ربما في جميع دوائر المصطلحات النحوية على الإطلاق من ناحية مفهومه ؛ لأن المصطلحات جميعها عنه تصدر. ألا ترى أن الاسم والفعل والحرف وهي ما هي في النحو العربي؟ ليست إلا أقساما للكلام . قال ابن السراج : «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف»<sup>(43)</sup>

ففهم مصطلح الكلام في مظاهره المتعددة، وفي امتداداته المختلفة قد يمهّد الطريق أمام الساعي من أجل محاصرة المصطلح اللساني العتيق عند ابن السراج .

40 - نفسه 93/1

41 - نفسه 371/1.

42 - نفسه 429/1.

43 - نفسه 36/1 .

## 2. 4 - علاقاته

### 2. 4. 1 - مرادفاته

### 2. 4. 1. 1 - الجملة

يرادف ابن السراج بين الكلام والجملة في بعض السياقات، فمن ذلك قوله، متحدثاً عن الفاعل: «فلا اسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت، وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به»<sup>(44)</sup> وقد هدى التحقيق إلى أن أبا بكر يستخدم المصطلحين استخداماً يتبين منه أن الجملة عنده أعم من الكلام فكل كلام جملة دون العكس. قال ابن السراج متحدثاً عن مواقع الحروف: «اعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع: إما أن يدخل على .. كلام تام، أو ليربط<sup>(45)</sup> جملة بجملة»<sup>(46)</sup> ثم مثل للكلام ب "أعمر أخوك؟" وللجملة بقوله: "إن يقيم زيد يقعد عمرو" فواضح إذا أنه ماذا الجملة من الكلام. وأوضح منه قوله: «ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ألا ترى أنك لو قلت: (زيد) لم يكن كلاماً فإذا قلت (منطلق) تم الكلام، فكذلك إذا قلت (إن تأتني) لم يكن كلاماً حتى تقول: (آتك) وما أشبه»<sup>(47)</sup>

والناظر بعين التأمل قلنا - هنا - يدرك أن الذي انماز به الكلام عن الجملة هو حصول الفائدة. فكل ما كان من الجمل مفيداً فهو كلام، وكل ما لم يفد فليس كلاماً، ولا يكاد يحصل ذلك إلا في الشرط. ألم تر أنك إذا قلت: (إن تأتني) لم تبين عما في ضميرك، ولم تفد سامعك، وتركته معلقاً ينتظر الجواب، فكان كلامك أشبه بالإلغاز منه بالإعراب. وهذا يناقض قاعدتين من قواعد ابن السراج:

44 - نفسه 36/1.

45 - انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي 42.

46 - الأصول 43-42/1.

47 - نفسه 158/2.

1- أن «الكلام موضوع للفائدة»<sup>(48)</sup>

2- أن «الكلام وضع للإبانة»<sup>(49)</sup>

#### 2.1.4.2 - الحديث

علل ابن السراج وصف الاسم المعرفة "بالذي" بأنه «لما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصف به النكرة ؛ لأن صفة النكرة نكرة مثلها وصفة المعرفة معرفة مثلها، فجاز وصف النكرة بالجملة ؛ لأن كل جملة فهي نكرة .. فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته وهو الذي فوصلوه بالجملة»<sup>(50)</sup>.

#### 3.1.4.2 - اللغة

وذلك في بعض السياقات فقط . والغالب أن يكون الكلام - حيثئذ - مضافا إلى ضميمة العرب . قال: «واعتلالات التحوين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب .. وضرب آخر يسمى علة العلة .. وهذا الضرب ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما .. تبين به فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»<sup>(51)</sup>

ومن أبرز الأدلة على مرادفته بينهما أنه يسجل في مكان ما من أصوله " وهذا " اتساع في الكلام<sup>(52)</sup> ثم يأتي فيسجل في مكان آخر : «وذلك اتساع في اللغة»<sup>(53)</sup>.

48 - نفسه 66 / 1

49 - نفسه 219/1.

50 - نفسه 3/2.

51 - نفسه 35/1.

52 - نفسه 172/2.

53 - نفسه 171 / 1.

## 2.4.2 - أزداده

### 1.2.4.2 - الشعر

قال حاكيا عن المبرد في سياق جواز فك الإدغام كقول الراجز :

الحمد لله العلي الأجلل

بوصفه ضرورة شعرية : «ولا أجز هذا إلا في الشعر كقولك : (ضنوا) فأما في الكلام فلا يجوز»<sup>(54)</sup>.

وهذه المقابلة بين الشعر والكلام، التي تخفي وراءها اعترافاً بتميز لغة الشعر عن لغة النثر هي التي جعلت ابن السراج يشن حملة شعواء على الذين يجعلون مسن الأبيات الشعرية الشاذة أساساً لتقعيداتهم، كما جعلته يصوغ - في صراحة بينة - القاعدة الكلية التالية : «ولو جعلنا ما في ضرورات الشعر أصولاً لزل الكلام عن جهته»<sup>(55)</sup>.

### 2.2.4.2 - القوافي

ولست القوافي هنا إلا جزءاً من الجسم الشعري، وإن شئت فقل اسماً آخر من أسمائه<sup>(56)</sup> قال - وهو بصدد الحديث عن الواو والياء من نحو (يغزو) و (يرمي) - : «وهذه اللامات لا تحذف في الكلام، وتحذف في القوافي»<sup>(57)</sup>.

54 - نفسه 442/3.

55 - نفسه 266/2.

56 - انظر مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين 87

57 - الأصول 389 / 2.



### 3.2.4.2 - الفواصل

والمقصود بها أواخر آي القرآن الكريم. والمناسبة بينها وبين القوافي - مع تنزيه الأولى - لا تخفى. قال: «جميع ما لا يحذف في الكلام .. يحذف في الفواصل والقوافي»<sup>(58)</sup>.

وقد يكون من المناسب هنا أن نبين أن التناسب بين لغة القرآن الكريم ولغة الشعر المشار إليه أعلاه جزئي وشكلي إلى حد كبير . ويجد هذا البيان برهانه في المقارنة التالية :

-التعليل في الشعر مبني على الضرورة أما في القرآن فمبني على التناسب  
-لغة الشعر جملها هكذا (انحراف = عدول = انزياح ) أما لغة القرآن الكريم فكلها بيان واستواء واستقامة .

### 3 - ضمائمه ومشتقاته

#### 3.1 - الضمائم

#### 3.1.1 - أصل الكلام

يختلف معنى هذا المركب الإضافي من سياق إلى سياق حسب المراد بصدوره (أصل). وقد رأينا أن نرجى بيان ذلك إلى دراسة مصطلح الأصل.

#### 3.1.2 - تمام الكلام

هو: استيفاءه ركنيه المحدث عنه والحديث . ولا يتصور ذلك إلا في ظل علاقة إسنادية فحيث وجد الإسناد -على وجهه - حصل التمام. قال أبو بكر متحدثا عن الحال - : «فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك : جاء عبد الله راكبا .. المعنى جاء عبد الله في هذه الحال وراكبا انتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام؛

واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلاً عليه،<sup>(59)</sup> فعلة النصب واضحة: «إنما انتصب الحال بعد تمام الكلام»<sup>(60)</sup>.

ومفهوم التمام «أساسي لصلته الوثقى بالكلام، وقد شبه ابن السراج - على أساسه - الحال بالمفعول كما شبه المستثنى به فإذا كان المفعول فضلة في الكلام»<sup>(61)</sup> لأن الكلام يتم دونه فإن «المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به. بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام»<sup>(62)</sup>.

والقييد الشرطي، في النص أعلاه (إذا) معتبر، ذلك أن من أنواع المستثنى ما يأتي قبل تمام الكلام فيكون هو الجزء المتمم للكلام مثل: ما جاء إلا محمد .

واضح أن (محمد) مبني على جاء، أي أن أياً منهما غير مستغن عن صاحبه ويبدو أن مصطلح "التمام" تربطه وشائج قوية بمصطلح الرفع؛ ولذا اعتبر ابن السراج كل ما جاء بعد تمام الكلام مما ليس مضافاً ولا تابعاً سبيله النصب، وصاغ القاعدة العامة التالية:

«النصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام»<sup>(63)</sup>

والخلاصة أن تمام الكلام يعني حصول العلاقة البنائية المقتضية تشكيل خلية لغوية مستقلة ومفيدة .

### 3. 1. 3 - حق الكلام

هو: ما ينبغي له أو فيه بمقتضى الحقيقة ومراعاة الوضع. زعم ابن السراج وهو يعالج الجملة التالية: ( لا قام زيد ولا قعد عمرو ) أنه يجوز استخدام هذه الجملة في سياق الدعاء على زيد وعمرو انطلاقاً من فرضية التأويل المجازي . وأما باعتبار

59 - نفسه 213/1.

60 - نفسه 245/1.

61 - نفسه 75/1.

62 - نفسه 281/1.

63 - نفسه 348/2.

الحقيقة وما ينبغي بحكم الوضع فإن الجملة تدل على النفي في الماضي : «وجائز أن تقول : لا قام زيد و لا قعد عمرو تريد الدعاء عليه . وهذا مجاز . وحق هذا الكلام أن يكون نفيًا لقيامه وقعوده فيما مضى»<sup>(64)</sup>

### 3. 1. 4 - استقامة الكلام

هي : خضوعه للقواعد وقابليته للتأويل . قال ابن السراج في معرض حديثه عن مسائل "حتى" : «وجميع هذا إنما يراعى به الفائدة واستقامة الكلام [متى] صلحا فيه فهو جائز»<sup>(65)</sup>.

### 3. 1. 5 - أكثر الكلام

هو : الكلام الغالب، الخاضع للقواعد، القابل بحكم كنهه أن يعتم الحكم اللساني انطلاقاً منه. قال ابن السراج - وهو يشخص بعض الكلمات المعتلة مثل (ميت) و(سيد) - : «كلما التقت واو وياء وسكن الأول منهما قلبوا الواو ياء وأدغموا الياء في الياء وأكثر الكلام على هذا إلا أحرفاً يسيرة»<sup>(66)</sup>

### 3. 1. 6 - معنى الكلام

ما يدل عليه الكلام. قال ميبنا أن "ما" الحجازية يبطل عملها متى انتقض نفيها ب "إلا" : «إنما شبهت "ما" بليس "في النفي خاصة ؛ لأنها نفي كما أنها نفي . فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك ما زيد إلا منطلق»<sup>(67)</sup>.

64 - نفسه 400/1.

65 - نفسه 427/1 وكلمة (متى) ساقطة من الأصل، ولا يستقيم الكلام بدونها .

66 - نفسه 362/3.

67 - نفسه 92/1.

### 3. 1. 7 - صدر الكلام

هو: مفتوح المتالية الكلامية باعتبار الواقع، أي بغض النظر عن الأصل والحقيقة فلو قلت: محمد منطلق. لكان صدر الكلام كلمة (محمد). وهي أيضاً الصدر باعتبار الأصل والحقيقة، لأنها مبتدأ ولكن لو قلت: أين محمد؟ لكان الصدر لكلمة (أين) مع أنها خبر. وليست الصدارة في الأصل للخبر وإنما استمدها من كونه اسم استفهام. قال ابن السراج: «فأما قولك: كيف أنت؟ وأين زيد؟ وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء ف(أنت) و(زيد) مرتفعان بالابتداء و(كيف) و(أين) خبران.. ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام»<sup>(68)</sup>.

### 3. 1. 8 - قلب الكلام: ووضع الكلام في غير موضعه

المقصود بهذين المصطلحين تبادل الكلمات الوظائف أو المواقع. وهو أمر شائع في الشعر انطلاقاً من التعميم التالي: «الشاعر له صرف ما لا ينصرف ووضع الكلام في غير موضعه»<sup>(69)</sup> غير أن قلب الكلام أو وضعه في غير موضعه ضربان: ضرب مقبول لقربه وضرب موسوم لبعده.. جاء في (باب ضرورة الشاعر) من كتاب "الأصول": "الثالث مما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير لظنه. أحسن ذلك: قلب الكلام إذا لم يشكل. فمن ذلك قوله:

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه      و سائرته باد إلى الشمس أجمع

فالمعنى: مدخل رأسه الظل ولكن جعل الظل مفعولاً على السعة.. «فأما الذي يعد فنحو قوله:

مثل القنفاذ هداجون قد بلغت      نجران أو بلغت سواقم هجر

68 - نفسه 60/1-61.

69 - نفسه 310/2.

فجعل (هجر) في اللفظ هي تبلغ السوءات»<sup>(70)</sup>

### 3. 1. 9 - كلام العرب

ضميمة العرب إذا انضمت إلى الكلام دل على معنى اللغة فيكون معنى كلام العرب : لغتهم أي الدالة اللفظية التي يعبرون بها عن أغراضهم<sup>(71)</sup> قال : «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب»<sup>(72)</sup> وفي سياقات الاستدلال والتمثيل يرد مصطلح كلام العرب دالا على الألفاظ المؤلفة الجارية على النسق اللغوي للعرب .

وربما استخدم المصطلح الفرع استخدام أصله (الكلام) فيكون معيارا للملفوظات يفاضل به بينهما أو تضى به المقبولية على تعبير ما . فمن ذلك قوله في مسائل التمييز : «إذا قلت : ماء فرات وتمر شهرير .. فكلام العرب الخفض، والاختيار فيه الإضافة أو الإتياع، ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقدارا»<sup>(73)</sup>

و أورد بشأن المصدر : «وقال قوم : إذا قلت : أعجبتني ضرب زيدا فليس من كلام العرب أن يتنونا»<sup>(74)</sup>

ويقابل كلام العرب كلام المعجم أو الكلام الأعجمي وهو الكلام الخاصع لنسق لغوي غير عربي<sup>(75)</sup> وهو يباين كلام العرب في كثير من الأمور . قال «الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللفظ كثير»<sup>(76)</sup> .

70 - نفسه 463/3-465.

71 - انظر الخصائص لابن جني 331، والإيضاح للزجاجي 91، والاقتراح للسيوطي 24.

72 - الأصول 35/1.

73 - نفسه 321/1-322.

74 - نفسه 137/1 .

75 - الأغلب ان يراد به كلام الفرس.

76 - الأصول 233/3.

ومن هنا لجأ العرب - عند اقتراضه - إلى ترويضه: «فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد أجرته مجرى ما أصل بنائه له وذلك نحو ديباج وإبرسيم ونيروز .. فجميع هذا إذا سميت به مذكراً صرقتة»<sup>(77)</sup>.  
ولئن كان كلام العرب مؤشراً للصحة والسلامة اللغوية فإن ذلك لا يحول دون وسم تعبيرات منه بالقبح . قال : «و قد قال ناس : حقا إنك ذاهب على قولهم : إنك منطلق حقا فتصب (حقا ) على المصدر : كأنه قال : أحق ذاك حقا . وهذا قبيح . و من كلام العرب»<sup>(78)</sup>

### 3. 1. 10 - كلام تام

هو : التركيب الإسنادي المفيد . قال أبو بكر بشأن صلة الموصول : «اعلم أن الذي لا تتم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجزائه»<sup>(79)</sup>

فتبين من كلامه أن الجملة إذا لم تفد - مثل جملة الشرط - لا تسمى كلاماً تاماً . فلو قال قائل : (جاء الذي إن تأته) لما ساغ وصف مقوله بالكلام بله الكلام التام . (قد سبقت الإشارة إلى هذا).

### 3. 1. 11 - كلام تام مفيد

هو نفسه الكلام التام، والاثان معا، يصدق عليها تعريف الكلام المطلق "أي غير المقيد" . قال - مظهراً جواز حذف أحد مفعولي أعطي اقتصاراً : «تقول : أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاماً تاماً مفيداً»<sup>(80)</sup>

77 - نفسه 2 / 92 .

78 - نفسه 1 / 281 .

79 - نفسه 2 / 266 .

80 - نفسه 1 / 177 .

### 3. 1. 12 - كلام تام موجب

هو: الجمل الخبرية المثبتة. قال - في سياق مواقع الحروف :- تقول : «ما قام زيد» ف "ما" دخلت على (قام زيد)، وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفيًا<sup>(81)</sup>

### 3. 1. 13 - كلام جائز = كلام صحيح

هو: الكلام المتسم بالمقبولية، خلا من الوسم أو لم يخل ؛ بدليل انك «تقول: مررت برجل حائض جاريتة .. ولو قلت: مررت برجل حائض الجارية لقبح.. وقلل بعضهم: هذا كلام جائز»<sup>(82)</sup> بين مما سبق أن الكلام الجائز عند بعض النحاة قبيح عند بعضهم .

ويزاوج ابن السراج بن الجائز والصحيح . فيورد في باب "نعم" و" بنس": «وقوم يجيزون : الزيدون نعموا قوما . وهو غير جائز عندنا، لما أخبرتك به من حكم (نعم)، وصفة ما تعمل فيه، ويدخلون (الظن وكان)، فيقولون : نعم الرجل كان زيد . ترفع زيدا (بكان)، ونعم الرجل خبر (كان) وهذا كلام صحيح»<sup>(83)</sup> .  
مقابلة أبي بكر بين الصحيح وغير الجائز تقضي أن الجائز هو الصحيح، فيكون الكلام الجائز = الكلام الصحيح.

### 3. 1. 14 - كلام جيد ليس بالقبيح

هو: الكلام الجاري على سنن اللغة وقواعدها الخالي من الوسم. قال أبو بكر ناقلا خلاف سيويه والمبرد حول تراتبية الضمائر، ومترلتها بالنسبة لبعضها البعض - «فإن بدأ [ المتكلم ] بالغائب قال : أعطاهوني. وقال سيويه : هو قبيح لا تكلم به العرب . وقال أبو العباس : هذا كلام جيد ليس بقبيح»<sup>(84)</sup>

81 - نفسه 43/1.

82 - نفسه 35/2.

83 - نفسه 118/1.

84 - نفسه 120/2.

فمن وجهة نظر أبي العباس المبرد، يخلو التعبير السابق من الوسم، ويسمو ليطابق التراكيب المألوفة! ومع احترامنا الشديد لرأي المبرد فإن رأي سيويه أقرب إلى الواجهة، ذلك بأنه علل القبح بعدم ورود هذا التركيب عن العرب، في حين لم يتجاوز أبو العباس الحكم إلى التعليل.

### 2.3 - المشتقات

#### 1.2.3 - الكلم

اسم للوحدات الثلاث التي يبنى منها جسم الكلام - لا باعتبار التركيب - وهي الاسم والفعل والحرف، فيطابق بذلك مصطلح الكلام في معناه الثاني. قال أبو بكر: «فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه، ولا يكون خبراً»<sup>(85)</sup> ثم تحدث عن العوامل مسجلاً: «ذكر العوامل من الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف»<sup>(86)</sup>.

#### 2.2.3 - الكلمة

هي القول المفرد الدال، مثل كل فرد من الزوجين التاليين: (فر زيد)، (الملك لك) قال وهو يقعد لإدغام التماثلين: «وذلك [أي الإدغام] يجيء على ضربين: أحدهما أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة، والآخر أن يكونا من كلمتين فأما ما كان من ذلك في الكلمة الواحدة ف"نحو فر و سر"<sup>(87)</sup> وأما ما كان من كلمتين فنحو المال لك

85 - نفسه 1 / 40.

86 - نفسه 1 / 51.

87 - نفسه 2 / 405.



### 3.2.3 - المتكلم

هو الذي يصدر عنه الكلام . قال ابن السراج موضحاً معنى الإدغام : «الإدغام إنما هو حرف ساكن لقيه حرف مثله فمتى لم يقف المتكلم وقع الإدغام ضرورة»<sup>(88)</sup>، وبين الغاية من التوكيد المعنوي فسطر: «فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه، فتقول : مررت بزيد نفسه كما تقول مررت بزيد لا أشك»<sup>(89)</sup>. وأكثر استعمال المصطلح في باب الضمانر مقابلاً بينه وبين المخاطب من جهة والغائب من جهة أخرى باعتبار أن علامات المضميرين متوزعة " فللمتكلم أنا " وللمخاطب أنت ... إلخ .

وربما أطلق مصطلح المتكلم مقصوداً به الضمير نفسه ( ضمير المتكلم ) وبشكل عام فالمتكلم أقوى وأقرب من المخاطب ومن الغائب ومن ثم فهو أولى أن يبدأ به متبوعاً بالمخاطب فالغائب<sup>(90)</sup>. قال: «... حق هذا الباب إذا جئت بالتصل، أن تبتدئ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، وتعرف القوي من غيره»<sup>(91)</sup>.

### 4 - خلاصات

- الكلام هو الشكل الخام أو المادة الأولى التي تتألف منها العناصر اللغوية فعلاقتها به علاقة الفرع بالأصل، ولهذا كان حاكماً عليها، وغاية لها . حاكماً عليها من حيث هو معيار تراز به، وغاية لها من حيث إن كل ما قيل فيها الغرض منه معرفة الكلام. كلام العرب على وجهه .

- يجوز في الكلام -من الحذف وغيره- إذا طال ما لا يجوز إذا لم يطل<sup>(92)</sup>.

88 - نفسه 372/3 .

89 - نفسه 20/2 .

90 - انظر الأصول 120/2 .

91 - نفسه 120/2 .

92 - نفسه 298، 279/1 .

## المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم. صادر عن لجنة مراجعة مصحف المدينة 1405هـ..
- 2- أساس البلاغة، الزمخشري تح/ عبد الرحيم محمود .
- 3- الأصول في النحو، ابن السراج، تح / د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط1 بيروت 1985.
- 4- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي تح/د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس 16 بيروت 1988م.
- 5- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة درا الكتب المصرية ط1 القاهرة 1374هـ -1955م.
- 6- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تح/د. مازن المبارك دار النفائس ط5 بيروت 1406هـ -1986م.
- 7- البسيط في شرح جهل الزجاجي : ابن أبي الربيع الأشبيلي تح/د. عباد بن عبد النبي دار الغرب الإسلامي بيروت 1407هـ -1986م.
- 8- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي تح/د. محمد أبو الفضل إبراهيم -المكتبة العصرية صيدا - بيروت
- 9- التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى، دار الفكر .
- 10- تقويم الفكر النحوي : د علي أبو المكارم، دار الثقافة بيروت 1975. التكملة لأب الفارسي تح/د. حسن شاذلي فرهود ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984.
- 11- الخصائص لابن جني : تح / محمد علي النجار، دار الكتاب العربي
- 12- شرح جهل الزجاجي لابن عصفور تح/د. صاحب أبو جناح (خال من معلومات النشء الآخر).
- 13- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف .
- 14- القاموس المحيط، لفيروزآبادي، دار الفكر بيروت 1403هـ -1983م.

- 15- لسان العرب، ابن منظور، تنسيق وتعليق علي شيراز دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط2 بيروت 1412هـ - 1992م.
- 16- المتبع في شرح اللمع أبو البقاء العكبري تح/عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، جامعة قاريونس ط1 بنغازي، 1994م.
- 17- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهلين والإسلاميين - قضايا ونماذج، د. الشاهد البوشيخي، القلم، ط1، 1413هـ-1993م.
- 18- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، د. الشاهد البوشيخي، دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت 1402هـ - 1982م.
- 19- معجم الأدباء ياقوت الحموي، تح / د. إحسان عباس دار الغرب الاسلامي ط1، بيروت 1983م.
- 20- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح /عبد السلام هارون دار الجيل، ط1، بيروت 1411هـ - 1991م.
- 21- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تقديم د.جودت فخر الدين دار المناهل، ط1، بيروت 1411هـ - 1991م.
- 22- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصبهاني، دار المعرفة بيروت .
- 23- نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"، د.الشاهد البوشيخي، عرض مقدم إلى كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدوحة بمناسبة الذكرى الألفية لإمام الحرمين 19-21/12/1419هـ - الموافق 6-8/4/1999م.
- 24- وفيات الأعيان، ابن خلكان تح/ د. إحسان عباس دار صادر بيروت .